اقتصاد

موازنة ٢٠٢٤ تدعم الإنتاج والأولوية للزراعة

إعفاء الأدوية السرطانية من الرسوم الجمركية وإقرار ضوابط المقايضة بين الجهات العامة والدول الأخرى

٢٠٠٠ مليار ليرة لـ«محروقات» لضمان توفر المشتقات النفطية

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على مقررات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بتحديد الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٤ بمبلغ ٣٥٥٠٠ مليار ليرة سورية موزعة على ٢٦٥٠٠ مليار للإنفاق الجاري و٩٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري.

وأكد رئيس المجلس أهمية التركيز على المشروعات التي تحقق البعد التنموي والجدوى الاقتصادية المباشرة وتسهم بتأسيس بنية اقتصادية قوية ومنتجة تترتب على استيرادها، نظراً لكون معالجة الأمراض السرطانية من أولويات عمل الحكومة ضمن قطاع الخدمات الصحية وبهدف تأمين الأدوية بشكل مستدام وصرفها مجاناً للمرضى عن طريق المشافي التابعة لوزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي.

كما درس المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن فرض عقوبات جزائية على الأفعال المخلة بسير العملية الامتحانية لنيل شهادتي التعليم الأساسي والثانوي بفروعها كافة، وذلك ضمن سعي وزارة التربية لإيجاد بيئة امتحانية آمنة ومضبوطة وإجراء الامتحانات العامة بمخرجات تتسم بالدقة والمصداقية وبما يعزز الحفاظ على مستوى ومكانة الشهادات العامة في سورية.

واعتمد المجلس دليل تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي يأتي في إطار متابعة تطوير بيئة أعمال هذه المشروعات وتوحيد المفاهيم والمعايير والحدود بين الجهات المعنية بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن هذه المشروعات.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الذي يهدف إلى تحديث البنية التشريعية والتنظيمية للهيئة وإعطائها مرونة أكبر في ممارسة عملها واتباع أساليب إدارية فعالة وتأمين احتياجاتها بما يضمن تعزيز الميزة التنافسية وصولاً إلى منتج إعلامي منافس ومتطور.

وأقر مجلس الوزراء أسس وضوابط عملية المقايضة في العقود التي تجريها الجهات العامة والتي تتضمن أولويات المواد والمنتجات المحلية التي يمكن إدراجها في عمليات المقايضة مع الدول الشقيقة والصديقة لتكون محلاً للتبادل التجاري.

وافق المجلس على منح المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية سلفة مالية بقيمة ألفي مليار ليرة سورية موازناتها التقديرية ومناقشتها في مجلس التخطيط الاقتصادي، مؤكداً أن أرقام الموازنة لهذا العام طموحة جداً وأكثر من متوقع لافتاً إلى أن الموازنة للعام الماضي كانت ١٦٥٠٠ مليار ليرة سورية أي بزيادة أكثر من ١٠٠ بالمئة، مضيفاً إن المأمول أن تكون الموازنات طموحة دائماً لكن بالمقابل يجب أن يكون لدينا واردت تغطي هذا الرقم الكبير.

وأضاف: إن تخطيط الحكومة لهذا الموازنة يحتاج إلى مطارح لتأمين واردات لتغطية النفقات.

من جهته، قال عضو لجنة الموازنة في مجلس الشعب محمد زهير تيناوي لـ«الوطن» إن المؤسسات والشركات تجتمع من النصف الثاني من كل عام لإعداد تخصص لمصلحة شركة محروقات لزوم تأمين التمويل اللازم لها لضمان عدم حدوث اختناقات في عمليات توريد المشتقات النفطية.

> تيناوي لـ«الوطن»: الميزانية طموحة لكن نخشى أن تكون وارداتها من جيب المواطن

وبين تيناوي أن قسماً كبيراً من الموازنة ذهب للإنفاق الجاري بمقدار ٢٦٥٠٠ مليار ليرة و٩٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري، علماً أنه الأهم لأن المشروعات الاستثمارية هي التي تحقق العائدات والإيرادات التي تدعم الخزينة وتخفف العجز الموجود بالموازنة، مشيراً إلى أن هذه المشروعات شبه متوقفة لعدة أسباب منها الحصار الاقتصادي وعدم توافر المواد الأساسية وارتفاع الأسعار، إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية الموجودة بالوزارات والمؤسسات التي تؤثر بشكل سلبي في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

وأكد تيناوي أنه لابد من وضع خطة قاسية لمعالجة منافذ الهدر والفساد في كل المؤسسات والوزارات لأن الحد من الهدر ومكافحة الفساد أصبحا ضرورة ولو انعكست مبالغ الهدر والفساد على الموازنة لاستطعنا تحقيق وفر وليس عجزاً.

وأشار إلى أن الأرقام تدعو للتفاؤل ونأمل أن يكون لدى الحكومة خطط لتأمين واردت حقيقية وفعلية قد لا نعرفها وتكون مفاجئة لنا جميعاً في مطلع العام القادم.

وحول كتلة الدعم المخصصة ضمن الموازنة العامة للدولة قال لقد خصصت الحكومة ٦٢١٠ مليارات ليرة، وهذا الرقم للدعم الاجتماعي أي لبعض المواد الغذائية والمشتقات النفطية والكهرباء لافتاً إلى أنه مهما كان الرقم فهو لا يفي بالغرض لأننا لا نزال بحاجة إلى الإعانات الاجتماعية، موضحاً أنه من خلال كتلة الدعم العام الماضي والحالي نلاحظ أن الشرائح التي تستفيد من الدعم تتقلص واقتصر الدعم على الشرائح الأكثر فقراً وأصحاب الدخل المحدود والذي من المفترض أن يستمر الدعم لهم بأي شكل من الأشكال لهذه الشريحة حتى لا تعاني أكثر مما تعاني، واقترح أن يكون الدعم ثابتاً ودائماً لبعض المواد الغذائية وعلى رأسها مادة الخبز والمشتقات النفطية التي تنعكس بشكل مباشر على كلف المواد المنتجة في المعامل والمصانع، مؤكداً أنه إذا لم يكن هناك دعم للإنتاج فلن يكون هناك واردات للموازنة، ومن المفترض اليوم أن يكون التخطيط أسلم للنهوض بعجلة الإنتاج التي يجب أن تدور في كل المعامل وبالقطاعين العام والخاص لأن الأهم الإنتاج ثم الإنتاج وإلا فلن يتعافى الاقتصاد.

واقتصاديون يتفقون على أن زيادة موازنة ٢٠٢٤ وهمية

عربش لـ«الوطن»: الأرقام الحقيقية تظهر عند قطع الحسابات وليس الآن والموازنة مشوّهة ولا تعكس انفراجاً قادماً

حزوري لـ«الوطن»: تشكل الموازنة ٥٥ بالمئة من موازنة العام الماضي وهي غير قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي

| جلنار العلي

اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن النسبة الكبيرة للزيادة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ تعد اعترافاً غير مباشر من الحكومة بنسبة التضخم الحاصلة خلال هذا العام، فمن غير المعقول في أي دولة بالعالم أن تزداد اعتمادات الموازنة بهذه النسبة، مؤكداً أن موازنة العام القادم ناتجة عن تضخم وخاصة بعد المرسوم الرئاسي الذي أقر زيادة الرواتب والأجور.

وفي السياق، اعتبر عربش أنه إذا ما تم تصحيح أرقام الموازنة التي تم إقرارها بمعدلات التضخم الحاصلة في عام ٢٠٢٣، فستكون النتيجة أنها أقل من أرقام الموازنة في العام الحالي، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن بالواقع الخدمي في سورية، متابعاً: «ويجب ألا ننسى الترفيعات الدورية للعاملين في الدولة التي ستكون في بداية عام ٢٠٢٤ والتي تشكل ٩ بالمئة، أي إنها ستشكل نحو ٩٠٠ مليار ليرة من مجمل الموازنة العامة كحد أدنى».

وأشار عربش إلى أن حقيقة أرقام الموازنة تظهر عند عملية قطع الحسابات التي يتم من خلالها التحقق فيما إذا تم اعتماد الأرقام النهائية لكل الإنفاق لتتبين الأرقام الحقيقية التي أنفقت في عام ما، لافتاً إلى أنه في معظم الحالات تختلف الأرقام الأولية للموازنات بشكل جوهري عن أرقام قطع الحسابات، أي إن الاعتمادات أكبر بكثير مما ينفق بشكل فعلي، مضيفاً: «هذه الفروقات تصرف في سياقات عدة، فمثلاً عندما صدر مرسوم زيادة الرواتب في العام الحالي، تم صرف النفقة الناتجة عن هذا المرسوم من وفورات الموازنة العامة للدولة».

وفيما يخص الإنفاق الاستثماري في الموازنة المحدد بـ٩٠٠٠ مليار ليرة، رأى عربش أنه لو تم أخذها بأرقام سعر الصرف الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي فستقارب الـ٨٠٠ مليون دولار، وهي لا تعادل ٢٥ بالمئة من الموازنة الاستثمارية للدولة في عام ٢٠٠٨، معتبراً أن هذا الرقم لن ينهض بالاقتصاد السوري بشكل نهائي، ولا يكاد يكفي بعض نفقات الإصلاحات لبعض المرافق العامة فيما لو تعطلت.

وحول اعتمادات الدعم الاجتماعي التي تم الحديث عنها والمقدرة بـ٦٢١٠ مليارات ليرة، استغرب عربش أرقام الكبيرة المرصودة لصندوق المعونة الاجتماعية ودعم الزراعة والري الحديث، فمثلاً تم رصد ١٠٣ مليارات ليرة لدعم الخميرة لأسباب غير معروفة، ولكن لم يتم التطرق إلى إعتمادات دعم الخبز، لذا فإن موازنة عام ٢٠٢٤ مشوّهة كالعادة بحسب تعبيره ولا تعكس أي انفراج قادم، بل إنها تعكس تخبّطاً وغياباً للسياسة المالية والنقدية في سورية.

وعن أرقام الدعم المرصودة للمشتقات النفطية والمحددة بـ٢٠٠٠ مليار ليرة، أكد عربش أن سعر البنزين لم يعد مدعوماً كما كان في السابق، فما تبقى هو بعض المواطنين الذين ما زالوا يعتقدون أنهم مشمولون بالدعم بـ٥٠ ليتراً من مازوت التدفئة، وقد يصل إليهم دور التوزيع وقد لا يصل، معتبراً أن الحكومة تخفي تحت مسمى «الدعم» الكثير من الممارسات منها الهدر والسرقات في المستودعات التي تزوّد المحطات بالوقود ومحطات التكرير والمصافي، والفاقد الكمي في الإنتاج بسبب تقادم مصافي تكرير النفط في سورية، مشيراً إلى أن الفارق بين ما يدفع من تكاليف وما يتم تحصيله من عمليات البيع تسميه الحكومة دعماً، أي إن الدعم المقدم أقل بكثير مما تعلنه الحكومة التي يبدو أن موال الدعم قد طاب لها فهي توهم المواطنين بأنها تدعمهم لكنها تقوم بالكثير من الممارسات الخفيّة تتمثل بالدعم.

من جانبه، أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع اعتمادات موازنة عام ٢٠٢٤ يمثل زيادة نظرية تعادل ١١٥ بالمئة مقارنة بموازنة ٢٠٢٣، معتبراً أنها زيادة غير حقيقية، إذا ما قورنت بالمستوى العام للأسعار أو بالتضخم الحاصل أو بسعر الصرف، متفقاً هنا مع الدكتور عربش، لافتاً إلى أن موازنة العام الحالي تعادل ٥،٥ مليارات دولار، مقابل ٣ مليارات تقريباً لعام ٢٠٢٤، أي إنها تعادل ٥٥ بالمئة من موازنة ٢٠٢٣، وبالتالي فهي غير قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي.

وأشار حزوري إلى أنه تم تخصيص ٧٥ بالمئة للإنفاق الجاري و٢٥ بالمئة للاستثماري، وهذه أرقام لا تعادل قيمة السلع والخدمات التي كانت تؤمّن في عام ٢٠٢٣، متمنياً لو كانت اعتمادات صندوق دعم الإنتاج الزراعي أكبر من الاعتمادات الأخرى، نظراً للحاجة الدائمة لدعم الإنتاج الحقيقي ولاسيما الزراعي، كما أن الوضع الحالي يحتاج إلى تشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة ولاسيما الشمسية منها، ما يخفف الضغط على حوامل الطاقة التقليدية ويوفر القطع الأجنبي، لكن لم يتم رصد أي اعتمادات لصندوق الطاقات المتجددة في موازنة العام القادم أسوة بصندوق التحول للري الحديث.

وحول ما قاله رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس الأول: إن نسب تنفيذ المشروعات في موازنة العام الحالي جيدة وأكثر من المتوقع في بعض الأحيان، حيث إن نسب التنفيذ ستتجاوز ٨٠ بالمئة للإنفاق الاستثماري، و١٠٠ بالمئة للجاري حتى نهاية العام، رأى حزوري أن هذه النسب مبالغ فيها ولم تر بشكل واضح على أرض الواقع.